كتلته تشجع البرلمان على ضرورة التصويت لـ"البصرة عاصمة اقتصادية"

الحكيم يدعو القادة السياسيين إلى الاعتراف بأخطاء الماضي

حذر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي السيد عمار الحكيم من تحول الأزمة السياسية الراهنة إلى عقدة سياسية، فيما أعلن أن العملية السياسية رافقها ارتكاب بعض الأخطاء من قبل جميع الأطراف السياسية، ودعا الى التهدئة والإصغاء الى مطالب الشعب العراقي .يأتي ذلك في وقت جددت كتلته في مجلس النواب (المواطن) تمسكها باعتبار البصرة عاصمة اقتصادية، مشددة على وجود دعم كبير من الكتل السياسية في هذا الخصوص.

بغداد / المدى

وقال الحكيم في كلمة له بالحفل التأبيني لذكرى استشهاد المرجع الديني محمد باقر الصدر "وبعد مرور عقد من الزمن على سقوط النظام المباد علينا أن نعترف بارتكابنا بعض الأخطاء بقصد أو دون قصد، وان الجميع دون استثناء قد اخطأوا "، موضحا انه ليس معيبا أن يخطأ الإنسان لاسيما وان قادة الكتل السياسية لم يجربوا تجربة الحكم بسبب قضائهم سنوات عديدة في المعارضة ".

ولفت الى انه " من المعيب ان تتم المكابرة على تلك الأخطاء او الاستمرار والإصرار على تلك الأخطاء، فنحن نلوم أنفسنا اذا كابرنا على الأخطاء، لذا فعلى النخبة السياسية الواعية الاعتراف أمام الشعب بوجود الأخطاء وتصحيحها ".

وذكر أن " العملية السياسية تمر اليوم بتوترات بالغة وان المشاكل السياسية بدأت تتعاقب وتستفحل حتى بات الوضع السياسي يعيش أزمة خانقة، وحذرنا في وقت سابق من أن هذه المشاكل ستتحول الى أزمة سياسية في حال بقائها، واليوم نحذر من ان هذه الازمة ستتحول الى عقدة سياسية "، مؤكدا انه اذا لم تتدارك الكتل السياسية الأمر فقد يتحول الوضع إلى ما لا يتمناه احد.

ودعا الكتل السياسية إلى التعاضد والعض على الجراح واستحضار المصالح العليا للوطن وتغليبها على المصالح الذاتية خدمة للشعب العراقي".

وأشار الى ان " الحكمة والمنطق يستدعيان من الساسة الاستماع الى الشعب العراقي ومعاناته حتى لا يتم التعبير عن الامتعاض الراهن من قبل الشعب العراقي بطريقة تضر بما تم تحقيقه ".

وأوضح ان " الشعب العراقي مدعو إلى تحمل مسؤوليته في الحفاظ على هذا النظام والدستور الذي صوتوا عليه ".

وبيّن أن " نجاح القمة العربية أدخلت العراق في مساحات جديدة لا بد من الحفاظ عليها واستثمارها ليأخذ العراق موقعه الملائم في العالم ".

وسبق ان حذر رئيس المجلس الاعلى الإسلامي من تحول الأزمة السياسية التي يمر بها العراق حاليا إلى مرحلة العقدة السياسية التي ستشل الحركة وتجعل الجميع بحالة اشتباك وانفعال وتجعل المواطن يدفع ضريبة التشنجات السياسية.

وأضاف الحكيم في وقت سابق أن دعواته المستمرة لاعتماد الحوار تواجه دائما بالرفض من البعض، مشددا على استعداد المجلس الأعلى لتقديم ما بوسعه لحل الإشكاليات السياسية بين القوى العراقية، داعيا لأن يكون الحوار مدخلا أساسيا لحل الأزمات.

وحذر الحكيم السياسيين من حكم التاريخ عليهم وقال إنه لا يرحم وسيلاحق كل من لم يتخذ خطوات باتجاه إشاعة المحبة والوئام والتعايش، داعيا الكتل السياسية إلى تصفير الأزمات في ما بينها والجلوس إلى طاولة واحدة كي يشعر العراقيون بأنهم وضعوا ثقتهم بقوى سياسية حريصة ومسؤولة.

ويعيش العراق أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

الى ذلك، أكد النائب عن كتلة المواطن (ممثلة المجلس الاسلامي في البرلمان)، فالح الساري أن مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية يلقى اهتماما بالغا من قبل الكتل السياسية .

وقال الساري إن " مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية من المشاريع المهمة وهناك اهتمام من قبل اللجنة الاقتصادية والمالية والنفط والغاز لإنجاح هذا المشروع".

واضاف إنه "تمت مناقشة المشروع مع المسؤولين القانونيين في لجنة الاقتصاد ولجنة النفط والغاز لغرض طرحه داخل مجلس النواب من اجل مناقشته " ، مشيرا الى أن "كتلة المواطن متبنية هذا المشروع وبقوة".واشار الى أن معظم الاخوة في الكتل السياسية وكذلك الإخوة المستقلين لديهم الرغبة بأن يمضي هذا القانون".

وأضاف" نستطيع أن نعطي للبصرة الفرصة الحقيقية وكل الإمكانيات من الاقتصاد او الثروة الطبيعية من خلال تكاتف الجهود حتى تتمتع عاصمة العراق الاقتصادية بما تستحقه". يذكر أن مقترح البصرة عاصمة العراق الاقتصادية أطلقه سماحة السيد عمار الحكيم عند زيارته قبل فترة لمحافظة البصرة والتقى بشرائح مجتمع البصرة من أساتذة وأكاديميين وشيوخ عشائر ووجهاء ورجال دين وطلبة واستمع إلى ما يطمح إليه المواطن البصري والى همومه ومعاناته.

عمار الحكيم

للحد من انتقال السلاح العراقي إلى الأراضي السورية

بغداد تتفق مع دمشق على تتبع المقاتلين بالمروحيات

بغداد / المدى

كشف مصدر مطلع،امس الخميس، عن أن العراق اتفق بشكل مبدئي مع سوريا على السماح بتجوال المروحيات على حدود البلدين، لمراقبة حركة المتسللين وانتقال الأسلحة على طرفي الحدود.

وقال المصدر في تصريحات صحفية امس"، إن "العراق اتفق بشكل اولي مع سوريا على تشكيل غرفة عمليات مؤقتة تنظم عملية مراقبة حدود البلدين بالطائرات المروحية".

وأضاف المصدر أن "الاتفاقية تقضي إضافة إلى مراقبة منطقة الحدود المشتركة، منع أي تسلل من الجانب السوري باتجاه الاراضي العراقية، وكذلك منع أي انتقال للمقاتلين والاسلحة من الجانب العراقي الى داخل الاراضي السورية".

يشار الى ان مصادر امنية متعددة، اضافة الى سياسيين محليين، كانوا قد صرحوا في اوقات سابقة لـ "شفق نيوز"، بأن مقاتلي تنظيم القاعدة يقومون بـ"هجرة معاكسة" من العراق الى سوريا للإسهام في مقاتلة قوات الحكومة السورية بمواجهة الاحتجاجات التي انطلقت هناك منذ آذار من العام الماضي، والمطالبة بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الاسد.

كما اعلن مقاتلون قبليون عراقيون، عن نيتهم التوجه الى سوريا مع الاسلحة المطلوبة لقتال نظام بشار الاسد، في حال رفض التنحي وترك البلاد للشعب بحسب تصريحهم.

كما تشهد المحافظات السورية المحاذية للعراق، ولاسيما دير الزور نشاطا على صعيد نقل الاسلحة من العراق الى الجيش السوري الحر المنشق عن الجيش النظامي السوري.

وكانت لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية، قد اعتبرت ، أن المشكلة السورية خرجت الآن من الإطار العربي، لتمثل تحديا للدول الكبرى أمثال الصين وروسيا، في حين شدد على رفض العراق بقاء النظام السوري على هذه الصورة من الانفراد بالسلطة، لفت إلى أن العراق يأخذ دوراً بين تركيا وإيران في ما يخص موضوع سوريا.

وقال رئيس اللجنة همام حمودي في بيان له ،أمس الأول، نسخة منه، إن "المشكلة السورية خرجت من الإطار العربي، لتمثل تحديا للدول الكبرى أمثال الصين وروسيا"، مؤكدا أن "العراق يرفض بقاء النظام السوري على هذه الصورة من الانفراد بالسلطة".

وأضاف حمودي أن "ما يحدث الآن في سوريا من وضع سيئ وبقاء النظام في هذه الصورة أي في الحزب الواحد غير مقبول"، لافتا "لكن التقسيم أو الحرب الأهلية هي الأسوأ على العراق، والتدخل العسكري في سوريا يحدث تغييرا ولكنه لا يحدث استقرارا وانتهاءً للأزمة كما حدث في العراق".

وأكد حمودي أن "العراق مع مشروع كوفي عنان ومشروع الجامعة العربية الأول"، منتقداً بعض الدول العربية التي وصفها بـ"قليلة الصبر وتستعجل الأحداث والمواعيد".

وكشف حمودي أن "العراق يأخذ دوراً بين تركيا وإيران في ما يخص موضوع سوريا".

وأوصى العراق في كلمته أمام اتحاد البرلمانات الدولي، الأربعاء (٤ نيسان ٢٠١٢)، بدعم حركة الشعوب العربية باتجاه تقرير مصيرها من بينها سوريا والبحرين، ورفض حصار الشعوب والتدخلات العسكرية "دولية كانت أو إقليمية"، مشددا على ضرورة التزام "الحوار" في تسوية الخلافات بين الشعوب وأنظمتها وبما يحقق مطالب الجماهير.

عفتان طمأن لجنة النفط على الطاقة في البلاد

البرلمان: الفساد المالي يحول دون تحسّن المنظومة الكهربائية

بغداد / المدى

لم تبد لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب تفاؤلا حيال إمكانية تطوير المنظومة الكهربائية في الصيف المقبل.

وأعلن مقرر اللجنة النائب قاسم محمد قاسم أن الفساد المالي والإهمال وراء عدم تطوير منظومة الكهرباء الوطنية في العراق.

ويعاني البلد أزمة حادة في واقع الكهرباء منذ العام ١٩٩٠، غير أن هذه الأزمة تفاقمت بعد العام ٢٠٠٣، ولم يتمكن الوزراء المتعاقبون من حلها بالرغم من التخصيصات الكبيرة التي رصدت لهذا القطاع.

وقال قاسم في تصريحات صحفية ،أمس الخميس إن " البرلمان العراقي مهتم بحل الأزمة الكهربائية وذلك من خلال التواصل الدائم بين البرلمان و وزارتي النفط و الكهرباء " .

وأشار النائب الى أن "البرلمان استضاف الأسبوع الفائت وزير الكهرباء كريم عفتان ووعد بتحسين الواقع الكهربائي خلال الفترة المقبلة".

يذكر أن وزارة المالية أعلنت عن إنفاق ٢٧ مليار دولار أميركي على قطاع الكهرباء منذ العام ٢٠٠٣، ولغاية العام ٢٠١١ دون أن يكون هناك تحسن ملموس في واقع الكهرباء.

يشار الى ان عضو اللجنة فرات الشرع قال في مقابلة مع المدى نشرتها أمس: إن "عفتان تحدث عن أمور نظرية تحول مشاكل عديدة دون تنفيذها على أرض الواقع، إذ أن الوزير أكد ارتفاعا نسبيا في إنتاج الطاقة، وهذا غير صحيح فحين تتم مقارنة كميات التجهيز في هذه الأيام مقارنة بالعام الماضي في الفترة نفسها (الربيع) نجد تراجعا نسبيا في عدد ساعات التجهيز وهو أمر مثبت في تقارير وزارة الكهرباء".

وشهدت مناطق عدة في العاصمة بغداد خلال اليومين الماضيين تراجعا ملموسا في ساعات تجهيز الكهرباء تراوحت ما بين ٤ - ٦ ساعات يوميا. ولم يكتف الشرع بهذه المشاكل، بل أضاف إليها "أن الطاقة في كل عام تضاف إليها أحمال تقدر بـ٨ - ٩٪، فضلا عن وجود خلل فني في كيفية نقل الكهرباء، وطبيعة العقود السابقة لأننا كنا بحاجة إلى اتفاقيات نصب لمولدات الكهرباء لكن الوزارة تعاقدت على تجهيز، وشتان ما بين الأمرين".

وأوضح الشرع "هناك عقود يفترض أنه تم تنفيذ ٥٠٪ منها لكن الواقع يؤكد عدم الشروع بتنفيذ أي جزء منها، وهناك أجهزة كهربائية موجودة في بعض المحطات تم استيرادها ونقلها لغرض نصبها وهو ما لم يحدث".

وأضاف أن "الصيانة التي يفترض أن تجري للمحطات لم تأت بنتيجة تذكر، كما لا توجد خطة إستراتيجية سابقة للتعامل مع ملف الكهرباء، وبالرغم من ذلك نتمنى أن يكون الصيف المقبل أفضل مما كان عليه العام الماضي ولا اعتقد تحقق هذا".

وتوعدت لجنة الطاقة على لسان النائب عدي عواد في تصريح سابق لـ"المدى" باستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان، في حال لم تتحسن الكهرباء في الصيف المقبل وفق الوعود التي أطلقتها الحكومة.

وعن الوقود الذي تزود به محطات توليد الكهرباء، بيّن عضو لجنة الطاقة البرلمانية أن "المحطات تعاني مشكلتين في هذا المجال، نقص الوقود من جانب، ورداءة نوعيته من جانب آخر، والسبب قد يكون اختلاف نوع هذه المحطات وبالتالي لا يوجد وقود خاص بكل منها".

ورأى الشرع أن الحل الأمثل لملف الكهرباء يكون من خلال طرحها للاستثمار، وذكر أنه "يجب أن تدخل الكهرباء غمار الاستثمار الوطني أو الأجنبي، بالرغم من وجود مساوئ لها من خلال طلبها أموال مضاعفة"، مستدركا "لكن ما صرفناه خلال السنوات الست الماضية ليس بقليل إذ تجاوز الـ ٢٠ مليار دولار، مليار دولار فقط من هذا المبلغ للأمور التشغيلية، أما الأموال المتبقية فقد ذهبت للأمور الفنية والاستثمارية".

وشدد عضو لجنة الطاقة على أن هذا المبلغ من شأنه استحداث منظومة كهربائية متكاملة تزيد طاقتها التشغيلية على ٢٠ ألف ميكا واط بالرغم من أن الحاجة الفعلية تتراوح ما بين ١٢ - ١٤ ألف ميكا واط لعموم البلاد، والتخلص من المنظومة السابقة الموجودة ما قبل العام ٢٠٠٣.

وعن مستوى الإنتاج الفعلي الحالي، أفاد الشرع بأنه لا يتجاوز ٥ آلاف ميكا واط، أما عن حديث لجنة الطاقة الحكومية بشأن إمكانية الوصول إلى ٩ آلاف ميكا واط خلال هذا الصيف، فقد قال إنه "أمر ممكن إذا ما سارت الأمور على ما يرام وفق ما تحدثت عنه وزارة الكهرباء، إذ تؤكد الأخيرة دخول محطات جديدة للخدمة خلال شهر تموز المقبل، إضافة إلى ما يجهز لنا من دول الجوار والبالغ ١٥٠٠ ميكا واط، إلى جانب التشديد على تنظيم سياسة ملئ الخطوط الحرجة، فضلا عن وجود وقود من نوعية عالية، كل ذلك بإمكانه تحسن واقع الطاقة خلال فصل الصيف"، على حد قوله.

اعتبر حكومته الأفضل من سواها بعد التغيير

التحالف الوطني: المالكي مرشحنا "الأوحد" للدورة الثالثة

بغداد / المدى

كشف التحالف الوطني، أمس الخميس، عن أن رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي يعدّ مرشحه الأوحد لتشكيل الحكومة المقبلة، عاداً الحكومة الحالية "الأفضل" من بين التشكيلات منذ ٢٠٠٣.

وقال النائب المستقل في التحالف الوطني جواد البزوني إن "المالكي الآن المرشح الوحيد لدى التحالف الوطني وإلى الآن لم يقدم أي شخص نفسه كبديل عنه في التحالف لتولي رئاسة الوزراء في الدورة الانتخابية المقبلة"، مؤكداً أن "الدستور يتيح للمالكي الترشيح لولاية ثالثة".وأشار البزوني إلى أن "هناك أسماء مطروحة داخل التحالف لشغل منصب رئاسة الوزراء في الدورة المقبلة إلاّ أن أفضلهم هو المالكي كونه استطاع تحسين الواقع المعيش والخدمي في البلاد"، مبيناً أن "الحكومة الحالية التي يرأسها المالكي هي الافضل من بين الحكومات التي أعقبت التغيير".

ولفت البزوني إلى أنه "ليس من حق خصوم المالكي من الكتل الأخرى الاعتراض عليه للترشيح لولاية ثالثة باعتباره قد نال ثقة الكتلة الأكبر المتمثلة بالتحالف الوطني"، مستدركاً "إذا شهدت العملية السياسية تحالفات جديدة فسيكون لكل حادث حديث".

وحدد الدستور العراقي ولايتين متعاقبتين لرئيس الجمهورية، فيما تركها مفتوحة لمن يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وتسعى الكتل السياسية في الدورة البرلمانية الحالية الى تقديم مقترح قانون يقضي بتحديد ولايتين لمنصب رئيس الوزراء.

وكان نائب عن ائتلاف دولة القانون قد عد مسألة بقاء رئيس الوزراء نوري المالكي لدورة ثالثة في رئاسة الوزراء مرهونة برغبة الشعب ، بالرغم من ان المالكي أكد قبل عام من أنها ستكون الأخيرة.

وقال النائب هادي الياسري في شباط الماضي إن " بقاء المالكي لدورتين في رئاسة الوزراء جاء بطلب ابناء الشعب لتغلبه في اصوات ناخبيه في الانتخابات السابقة عن منافسيه الآخرين".

وأضاف ان " استمرار رئيس الوزراء لدورات اخرى يعتمد على حكم الشعب الذي كان هو الفيصل في بقائه لدورة ثانية التي كانت رغبة الشعب واضحة فيه من خلال حصوله على اكثر الأصوات ".

وأشار الياسري الى ان " الدستور حدد بقاء رئيس الجمهورية لدورتين فقط ، لكنه لم يحدد عدد دورات رئيس الوزراء التي يستمر بها في حال تكرار انتخابه في مجلس النواب ، ولهذا فان تحديد بقائه يحتاج الى تصويت مجلس النواب على تعديل المادة الدستورية " مرجحا انه " ليس من المنطقي ان يتحدد بقاء رئيس الوزراء لدورتين فقط ، لان هذا القرار يعتمد على رغبة الشعب ، فإن كان ناجحا وقدم للشعب ما كان يرجوه فسيطالب ببقائه لثلاث دورات وقد تكون أكثر ".

وتابع ان " رئيس الوزراء نوري المالكي صرح قبل نحو عام بانه قد تكون هذه دورته الأخيرة الا اذا كانت هناك طلبات من الشعب ببقائه" مشيرا الى ان " هذا سيعطي حظوظا كبيرة ببقاء المالكي كونه كان الافضل في حكم البلاد منذ سقوط النظام ".

وتنص المادة ٧٢ من الدستور العراقي على ان " تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط" فيما تنص المادة ٧٧ على انه "يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، وان يكون حائزاً على الشهادة الجامعية او ما يعادلها، وأتم الخامسة والثلاثين من عمره إلا أن الدستور لم يحدد عدد ولايات رئيس الوزراء".